المصدر واسم المصدر والاسم، والعمل النحوي

م.فيصل أحمد فؤاد النوري

الملخص:

سبحان الله مصدر الحق والعدل والخير في الكون الفسيح، والحمدُ لوافر نعمائه مُيسِّر كلمة التقوى لمن يتوق إلى أن يلهج بحسنى أسمائه، أكبر من كل كبير.

ما حفزني إلى الخوض في هذا الموضوع أن كثيراً من الباحثين يَعُدُّون كثيراً من الأسماء أسماء مصادر لمجرّد تَضَمُّنها أحرُفَ المصدر مع التغيير المخِفّف للصيغة أولاً، وأن كتب النحو مصادرها ومراجعها لا تتطرّق لمثل هذا التمايز المهم جداً إلاّ في النادر الذي إن ذُكِر فإنه لا يُبحَثُ على النحو الذي يتناسب مع أهميته. والنحاةُ حين يذكرون هذا النادر يَقصُرونه على كلمتين أو بضع كلمات ويتركون المشترك اللفظي الذي كان سيحسم الالتباس ويسكّن عطش القائل:

أنا حيرانُ ولِلأَمْـ ـر وضوحٌ والتباسُ

حقاً أرى أنه يستحق اهتمامي به وإفرادي له هذه الصَّفَحات التي آمُلُ أن تجعل الصورة في موضعها. وبذكر عَيّنة من المفردات نعلم أن (إعطاء) مصدر يدلّ على الحدث عامل عمل الفعل حين يَقتضي السياق، وأن (عطاء) اسم مصدر يدلّ على الحدث أيضاً ويعمل عمل فعله في نحو:

وبَعْدَ عَطائِكَ المِئةَ الرِّتاعا

حين لا يَميز عن (إعطاء) إلا في حذف الهمزة الذي حمل ابنَ الناظم على عدِّه المصدر نفسه بعد تخفيف همزته[١].

غير أن ما لم ألحظه في مصادر النحو هو أن (عطاء) إذا كان بمعنى (ما يُعطى) من المال أو العلم أو العمل... الخ. لم يلفت انتباهَهم إلى وجوب تشخيصه وتمييزه عن (عطاء) الحَدَث. سَنَبسُط الكلام على هذا الموضوع في الصفحات التاليات إن شاء الله عسى أن يوفّقنا الله في وضع النقاط على الحروف، كما يقولون، فيما يتعلّق بالمهمّ من الأمر.

المصدر والعمل النحويّ:

لن نُفِيض في الكلام على ما يتعلّق بالمصدر والعمل النحوي لأنه موضع إجماع النحاة، ودلالتهُ واضحة وعمله مُبوَّب بإتقان في كتبهم؛ فهو دالّ على مجرّد الحدث، ويعمل عمل فعله إن صحّ أن يحلّ محله فعل مع (أَنْ) في المضيّ والاستقبال و(ما) في الحال. وكذلك يعمل إذا ناب مناب فعل الأمر[٢]. أمّا أحوال عمله فهي أن يكون مضافاً، وهو الأكثر في كلام العرب، والمنوَّن الذي يَعُدّه ابنُ هشامٍ أقيس[٣]، والمحلَّى أو المقترن بـ(أل) الذي يبدو أن انتشاره في الشعر يُعبِّر عن نفور الناثر عنه لأنه لم يأنس إليه بتوفّر قسيميه الآخرين.

بيد أن ما يتعلّق ببحثنا من المصدر هو ما أدعوه المشترك اللفظي منه؛ فمن المصادر ما يُستعمل **مصدراً** دالّاً على الحدث حيناً، ويستعمل **اسماً** لا علاقة له بالمصدرية، نحو: خَلْق وقَوْل ولَفْظ ونَبْت[٤]؛ فخلق اللهُ العالمَ يَخلُقُه خَلْقاً: أوجده وأبدعه من العدم. ويعني الخَلْق (المصدر) معانيَ أخرى في سياق آخر. غير أن الخَلْق في استعمال آخر يعني المخلوقَ والناس. وهو هنا **اسم** لا مصدر. وكذا: قال يقولُ قَوْلاً، وقَوْلُكَ الحقَّ يُعجبُني (مصدر): على حين أنه في قوله تعالى: ﴿ وَإِن تَجْهَرْ بِٱلْقَوْلِ فَإِنَّهُۥ يَعْلَمُ ٱلسِّرَّ وَأَخْفَى ﴾ طه: ٧ **اسم** بمعنى (المقول). وهو هنا أقلّ وضوحاً من المثال السابق. ويقال: لَفَظَ بالكلام يَلفِظهُ لفظاً: نطقَ به. ولَفْظُكَ بالكلام هذا يُذكرني بما مضى (مصدر). واللفظ يعني أيضاً : ما يُلفظُ من الكلمات (اسم). ولَفَظتِ الحيّةُ سُمَّها؛ فَسُمُّها لَفْظُها أو لُفاظُها (اسم). ويقال: نبَتَ الزرعُ يَنبُتُ نَبْتاً ونَباتاً (مصدران). لكنّ النَّبْتَ والنبات اسْما ذاتٍ أيضاً. قال تعالى: ﴿**إِنَّمَا مَثَلُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا كَمَآءٍ أَنزَلْنَٰهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ فَٱخْتَلَطَ بِهِۦ نَبَاتُ ٱلْأَرْضِ مِمَّا يَأْكُلُ ٱلنَّاسُ ...** ﴾ يونس: ٢٤ (اسم). وربّما يلحظ القارئ الكريم هنا أن استعمال (نبات) اسماً أكثر من استعماله مصدراً يدلّ على الحدث، حتى إنه إذا قيل (نبات) مفردة لا كلمة في جملة يتبادر إلى الذهن في الحال المزروعات في الطبيعة دون أن يخطر معنى الحدث، والله أعلم.

اسم المصدر والعمل النحوي:

يطلق المتقدمون على ما دلّ على الحدث ممّا يعالجه بحثُنا (المصدر). وميّز المتأخرون بين المصدر واسم المصدر[٥]. واعتيد بعدئذ أن يُقسم اسمُ المصدر على ثلاثة: العَلَم، والمصدر الميميّ، واسم المصدر[٦] الذي يبدو في صيغته كأنه مصدر فعل ثلاثي، وهو في الحقيقة مصدر مُخفَّف الصيغة لفعل رباعي أو خماسي في العادة. العَلَمُ لا يعمل باتفاق الآراء، والميمي يعمل بالإجماع. أمّا الثالث فقد ذكروا أن سبب تنكير (عَمَلْ) في بيت المُصنِّف للألفية:

.... **ولاسمِ مصدرٍ عَمَلْ**

هو قلّة عَمِله. وهو وَهْمٌ سأُبيّنُه بعد قليل إن شاء الله. قال ابنُ الناظم: (وقولُه: ولا سم مصدرٍ عملْ، بتنكير (عمل) لقصد التقليل إشارةً إلى أن اسمَ المصدر قد يعطى حكم المصدر فيعمل عمله)[٧]. ثم يقول: ((وليس ذلك بمطّرد في اسم المصدر ولا فاشٍ فيه)).

ودعوى البصريين أن عمله قليل يعتمد في رأيي على عدم عثورهم على نحو (عطاء) في القرآن الكريم عاملاً في مفعول به؛ ففي الآيات الكريمات في السور هود/١٠٨، والإسراء/ ٢٠، والنبأ/ ٣٦ وص/٣٩- ورد اسم المصدر عطاء منوّناً أو مضافاً غير عامل في مفعول به، على حين أن عمل (عطاء) في الشعر مألوف في نحو شاهدهم:

وبعد عطائك المائةَ الرِّتاعا[٨]

وكذا مع (كلام)؛ فقد ورد اسم المصدر هذا مضافاً إلى لفظ الجلالة في ثلاث آيات كريمات: البقرة/ ٧٥ والتوبة/ ٦ والفتح/١٥، ومضافاً إلى ياء المتكلم في الأعراف/١٤٤. ولكنه جاء في الشعر مع إضافته عاملاً في مفعول به في قول القائل:

قالوا: كلامُك هنداً، وهي مُصغيةٌ

يشفيكَ؟ قلتُ: صحيحٌ ذاك لو كانا[٩]

لقد بالغ البصريون في الأمر حتى راحوا إلى إلزام تقدير فعلٍ عامل في معمول اسم المصدر بدلاً من التسليم بعمله هو نفسه![١٠] وأنا أستغرب تسليم الأستاذ عباس حسن إلى هذا التصوُّر البصري ممّا حمله على القول: ((وإعمال اسم المصدر – مع قياسيته– قليل. والأفضلُ العدول عنه إلى المصدر قدر الاستطاعة))[١١].

تُرى لِمَ استُعمِل نحو (عطاء) و(كلام) في محل (إعطاء) و(تكليم) في أمثال البيتين المذكورين؟– في رأيي أن العلّة صوتية؛ فخِفّة (عطاء) و(كلام) هي ما جعلت الشاعرين يُؤثرانهما على (إعطاء) و(تكليم).

لقد اعتدتُ لسنواتٍ أن أتجاوز حَدّ النحاة في التقييد المشهور لاسم المصدر عند تدريس الموضوع لطلبة المرحلة الثالثة؛ فبدلاً من مساواته للمصدر في الدلالة على معناه ومخالفته إياه بِخُلوّه– لفظاً أو تقديراً– من بعض ما في فعله دون تعويض[١٢]– أقول: بدلاً من هذا أذكر لطلابي انه يكثر مع الأفعال الثلاثية المزيدة بحرف أو حرفين كأنه مصدر فعل ثلاثي؛ فيكون عادة أخفّ من المصدر الحقيقي. وهو أحياناً يحلّ محلَّ المصدر المُهمَل تماماً في الاستعمال. وكتبتُ لهم قائمة تتضمّن أشهر أسماء المصادر، وهي سماعية بالطبع. دونكها أيها القارئ الكريم:

الفعل	المصدر	اسم المصدر
صَلَّىْ	تَصْلِيةً (مهمل)	صلاةً
أَذّنَ	تأذيناً (مهمل)	أذاناً
أعطى	إعطاءً	عطاءً
عاشر	معاشرةً	عِشْرةً
أعانَ	إعانةً	عَوْناً
قبّلَ	تقبيلاً	قُبلةً
كلّمَ	تكليماً	كلاماً
توضّأ	تَوَضُّؤاً	وُضُوءاً
أثابَ	إثابةً	ثَواباً
أطاعَ	إطاعةً	طاعةً
أجابَ	إجابةً	جواباً أو جابةً
سلّمَ	تسليماً	سلاماً

تَطهَّرَ	تَطهُّراً	طُهوراً
أدَّى	تأديةً	أداءً
عَذّبَ	تعذيباً	عَذاباً
اغتسلَ	اغتسالاً	غُسْلاً
اعترفَ	اعترافاً	عُرْفاً[١٣]
أيْسرَ[١٤]	إيساراً[١٥]	يُسْراً
افترقَ	افتراقاً	فُرْقةً[١٦]
احترمَ	احتراماً	حُرْمةً

وسُنبيّن في الفصل التالي أن ما تسامح به الأستاذ عباس حسن من أنّ ((كل ما يلاقي المصدر في أصول مادّة الاشتقاق بأن يشاركه في حروف مادّته الأصليّة))[١٧] هذا شأنه– سنبيّن إن شاء الله أن ما أسميناه (الاسم) فقط لا يمكن أن ينطبق عليه قولُهُ هذا، لأنه ببساطة لا يمكن أن يعمل عمل المصدر بتجرّده من الدلالة على الحدث، وهو المسوِّغ الذي يؤهّل العامل للعمل النحوي.

إن ادّعاء الصيمري– نقلاً عن ابن عقيل والأشموني[١٨]– أنّ إعمال اسم المصدر شاذّ لا يمكن استيعابهُ البتّة، لأن ما نثره النحاةُ في كتبهم فقط يدحض تشذيذ الصيمري. ابنُ عقيل وحده ذكر أربعة شواهد لـ(عطاء) و(قُبْلة) و(عَوْن) و(عِشْرة)[١٩]. ويضيف الأشموني شاهدين على (كلام) و(ثواب)[٢٠]. وباستطاعتي جمع العَشَرات من ديوان الشعر العربي قديمه وحديثه.

إن ما سُمِّي تَوسُّعاً اسمَ مصدر– أعني عَلَمَ المصدر– لا يعمل بالإجماع ولا يمكن أن يعمل لأنّ القَصْدَ من تحويله إلى العَلَميّة أبعدهُ تماماً عن العمل النحويّ. فحين قال النابغةُ:

إنَّا اقْتسَمْنا خُطّتَيْنا بَيْنَنا فحَملْتُ بَرَّةَ واحْتملتَ فَجارِ[٢١]

أراد أنه حمل البِرَّ على حينَ احتملَ المخاطبُ الفُجور. غيرَ أنه أبعدَ المفردتين عن الحدث تماماً ومنَحهما شارة الاسمية؛ فمُنِعتْ (بَرة) من الصرف للعلمية والتأنيث، وبُنِيتْ (فَجارِ) على الكسر لانها علم على وزن (فَعالِ) كحذامِ ورَقاشِ وقَطامِ وسَجاحِ وسَكابِ وكَسابِ.

قال ابنُ مالك:

ووضَعُوا لِبَعْضِ الاجْناسِ عَلَمْ كَعَلَمِ الأَشْخاصِ لَفْظاً، وهْوَ عَمْ

من ذاك: ....

ومِثْلُهُ بَرَّةُ لِلْمبَرَّهْ كذا فَجارِ عَلَمٌ لِلفَجْرهْ[٢٢]

أما القسم الثالث الذي سُمِّي اسمَ مصدرٍ تَوسُّعاً، وهو المصدر الميمي، فهو مصدر حقيقي لا يختلف عن المصدر إلا في الصيغة، ويعمل بالإجماع. واعتماد الشيخ الغلاييني على من سمّاهم المحّققين من العلماء لا يتماسك مع الإجماع على الاعتراف بإعماله. قال: ((والمحققون من العلماء قالوا: إن المصدر الميمي **اسمٌ** جاء بمعنى المصدر، لا مصدر))[٢٣].

لِنَرَ الآنَ قولَ ابنِ هشامٍ: ((أحدها- يعني ثلاثة الأمور-: ما يعمل اتفاقاً، وهو... وذلك لأنَّهُ **مصدر في الحقيقة**، ويسمّى المصدر الميمي، وإنّما سمَّوه أحياناً اسمَ مصدر تجوُّزاً))[٢٤]. ويستشهد ببيت الحارث المخزومي الذي نُسبَ أيضاً إلى العرجي:

أَظَلُومُ إنَّ مُصابَكمْ رَجُلاً أهَدْى السلامَ تحيةً ظُلْمُ

ثم يقول عن (مُصابكم): ((وهو مصدر بمعنى إصابتكم، ويُسمَّى اسمَ مصدر مجازاً)). أُشهدُ رَبّي أنّي مقتنع بكلام ابن هشام تماماً. وما اطّلعتُ عليه من نصوص العربية الأولى يُثبت صحة هذا الرأي.

غير أن المصدر الميمي لا يعني دائماً أنه يكون طبق الأصل في المعنى للمصدر فقد يختلفان كما تختلف صِيَغُ مصادر الأفعال الثلاثية المتعدّدة. يقول استاذُنا الكبير الدكتور فاضل السامرائي: ((إنّ المصدر الميمي في الغالب يحمل معه عنصر (الذات) بخلاف المصدر غير الميمي؛ فإنه حَدَث مجرَّد من كلّ شيء فقولُه تعالى: ((إليَّ المَصِير)) الحج/٤٨ لا يطابق (إلَيَّ الصيرورة)... وان كلمة (منقلب) في قوله تعالى: ﴿ **وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ** ﴾ الشعراء: ٢٢٧. لا تطابق (انقلاب) في المعنى))[٢٥].

والمصدر الميمي من الأفعال فوق الثلاثية مُخْتفٍ تقريباً من عربيتنا الحديثة. وآثرتْ- كما يبدو- أن تختصَّ اسمَ المفعول بهذه الصيغة.

بقي علينا أن نذكر ما ورد على وزن فاعل ومفعول مِمَّا عُدَّ مصادرَ شاذّة كالعاقبة والعافية والباقية، والميسور والمعسور والمجلود والمحلوف. قال الشيخ الغلاييني: ((ومن العلماء من يجعلها مصادر شاذّة. والحقّ أنها أسماء جاءتْ لمعنى المصدر لا مصادر))[٢٦]. أقول: وفي عاميتنا من نحو هذا، كقولهم: مقصودنا من هذا الكلام... الخ، وإن كان هذا يحتمل اسم المفعول أيضاً. ومنهم من يقول: مقصدنا... الذي هو المصدر الميمي في الفصيحة.

ما هو واضح في مصادر النحو ومراجعه أنّ الذي استحوذ على مصطلح (اسم المصدر) من كل ما ذكرنا هو عائلة (عطاء) و(كلام) ممّا ذكرناه في القائمة قبل حين. وهي جميعاً سماعية، اقتضت الخفّةُ إيثارها في سياق دون آخر، واقتضتْ أحياناً أن تطرد المصدر الحقيقي لتحلَّ محلّه، فينسى القارئُ والسامع والمتحدث والكاتب أن نحو (تَصْلية) و(تأذين) كانا يَنعمان في ربوع كلام العرب، إلاّ اللّهمّ إن حصل ما يُسمِّيْه فقهاءُ اللغة والنحو بـ(التنبيه على الأصل) كما نوّهوا في نحو قول أبي حيان الفقعسي:

فإنَّهُ أهلٌ لأَنْ يُؤَكْرَما[٢٧]

الاسم والعمل النحوي:

في اللغة مفرداتٌ كثيرة مادَّتُها هي مادّةُ المصدر، وكثير منها ما هو صيغة (اسم المصدر) نفسُها، وأحياناً (المصدر) نفسه كما ذكرنا في ص٣، غير انها لا علاقة لها بـ(الحدث)، وبالتالي لا

تشابه الفعل فتقتضي العمل النحوي لا في فاعل ولا مفعول ولا ظرف ولا جار ومجرور. هي إمّا أسماء (ذوات) أو (معانٍ). الأولى نحو: دُهن وكُحْل، والثانية نحو عَطاء وثواب. غير أن نحو دُهن وكحل من أسماء الذوات ليس غير، على حين أن نحو عطاء يمكن أن يكون عطاء مادّيّاً أو عطاء معنوياً.

من النحاة من يعتقد أن هذه التي استعملتْ أسماء مصادر أيضاً، كانت في الأصل **اسماء** لأمور قد تكون معنوية أو مادّيّة لا علاقة لها بالحدث ثم استخدمت استخدام المصادر فجَرَتْ مجراها في الدلالة على الحدث واقتضاء العمل النحوي.

قال ابن هشام عن القسم الثالث الذي شاعتْ تسميته **باسم المصدر**: ((وهو ما كان اسماً **لغير الحدث**، فاستعمل له، كـ(الكلام) فإنه في الأصل اسم للملفوظ به من الكلمات، ثم نُقِل إلى معنى التكليم، و(الثواب) فإنه في الأصل اسمٌ لما يثابُ به العُمّالُ، ثم نُقِل إلى معنى الإثابة، وهذا النوع ذهب الكوفيون والبغداديون إلى جواز إعماله تَمسُّكاً بما ورد من نحو قوله: .... الخ))[٢٨].

ويبدو أن علماء القرن الثامن الهجري تبنَّوا هذا الرأي واقتنعوا به. المرادي هو الآخر يسرد هذا في شرح الألفية قائلاً: ((والثاني: ما كان أصل وَضْعه لغير المصدر، كالثواب والعطاء والكلام والدُّهْن والخُبْز. فهذه وُضِعتْ لما يُثابُ، ولما يُعطَى، وللجُمَل المَقُولة، ولما يُدهَنُ به، ولما يُخبَز))[٢٩].

أقول: من الصعب تحديد ما إذا كان الأول هذا أو ذاك. أمام الباحث اسماء اشتركت مع مادّة المصدر، غير أنها لا تدلّ على الحدث، ولا علاقة لها بالعمل النحوي. أُوثِرُ أن نسمِّيها (**أسماء**) فقط لتمييزها عن (أسماء المصادر) التي تنطبق عليها خَصِيْصتا المصدر: الحدث، والعمل النحوي. أنا لم أخترع هذا المصطلح، بل انتزْعته من إطلاق بعض النحاة لها على نحو عابر. جاء في هامشه شرح الشافية: ((وأمّا الوقود والقَبُول والولوع، إن كان فعلُه وَلِعَ كما ذكر المؤلف– يعني الاستراباذي– فمصادر سماعية. وإن أردت بهذه الألفاظ **معنى غير معنى الحدث فليست مصادر** ولا **أسماء مصادر**))[٣٠] ومحقِّق شرح ابن عقيل عند كلامه في الهامشة على **اسم المصدر** يقول: ((وإن كان المراد به اسم ذات مثل الكُحْل والدُّهن فليس **بمصدر** ولا **باسم مصدر**، وإن اشتمل على حروف الفعل))[٣١].

غير أن الأستاذ محمد محيي الدين– رحمةُ الله عليه– لم يتطرّق لما أدعوه (المشترك اللفظي) الذي يكون حيناً اسم مصدر كالمصدر يدلّ على الحدث ويعمل عمل الفعل، ويدلّ في سياق آخر على **ذات** أو **معنى** لا علاقة لهما بالحدث والعمل النحوي نحو (عطاء). وسأتناول بعد قليل مجموعة من هذه المفردات لنستنتج معاً إن شاء الله أنّ خير ما يمكن ان نطلق عليها أنها **أسماء**، كل ما يربطها بالمصدر أو اسم المصدر هو أنها مشتقة من مادّته. من هنا نرى أن التسمُّحَ في عَدِّ ((كلّ ما يلاقي المصدر في أصول مادّة الاشتقاق بأن يشاركه في حروف مادّته

الأصلية))[٣٢]– التسمُّح في عدِّه **اسم مصدر** تَجَنٍّ على دقّة التبويب. لأنه من غير المنطقي جَمْع ما يدلّ على الحدث ويعمل عمل الفعل مع أسماء لا علاقة لها البتّة بأسماء المصادر سوى الاشتراك في حروف مادّتها الأصلية وأصل المعنى الذي تشترك في أدائه جميع مشتقات المادة.

ودونك أيّها الباحثُ الكريم نماذج من هذه الأسماء:

الدُّهْن والكُحْل. كلاهما اسم ذات، بَلْهَ ما سِمُعَ شذوذاً من أن بعض العرب قال: ((عجِبتُ من دُهْنكَ لحيتَك، يريدون: من دَهْنِك))[٣٣].

وممّا اشترك في اللفظ بين (اسم المصدر) و(الاسم) كما بَوَّب البحث: الثَّواب والعَطاء والكلام والوَضوء والطَّهور والقَبول والفُطور والفَطور والسَّحور والوَقود والنبات.

الثواب: جزاء الطاعة[٣٤]، والثواب: العطاء، قال تعالى: ((واللهُ عنده حسن الثواب))[٣٥]. وعن العَطاء قال الجوهري: ((أعطاه مالاً...، والاسم العطاء))[٣٦]. وفي معجم مجمع اللغة: ((العطاء: ما يُعطى ج: أَعْطية جج: أعطيات. وأَعطياتُ الملوك: هباتُهم. وأَعطياتُ الجُند: أرزاقُهم وما يُرتَّبُ لهم من مال))[٣٧]. أقول: من جمع عَطاء على أَعطية (من جموع القلّة في التكسير) نعلم أنه ابتعد عن المصدريّة إلى الاسمية.

وعن (الكلام) اطّلعنا قبل قليل على توضيح ابن هشام والمرادي له. وفي معجم المجمع: ((الكلام: ... الأصواتُ المفيدة)) و((المعنى القائم بالنفس الذي يُعبَّر عنه بألفاظ؛ يقال: في نفسي كلام))[٣٨]. وفي الألفية كما تعلمون يا سادتي الكرام: كلامُنا لفظٌ مفيدٌ كاسْتقمْ ... البيت.

أمّا الوَضوء بفتح الواو فهو ((الماء الذي يُتَوضَّأ به، والوَضوء أيضاً: المصدر من توضّأتُ للصلاة، مثل الوَلوع والقبول)) وعن اليزيدي: ((الوُضوء بالضم المصدر))[٣٩]. وهنا نَوَدّ أن نذكر ما شاع عند الصرفيين عن خمسة المصادر التي عَدُّوها شاذّة الزِّنة. جاء في شرح الشافية: ((ولم يأت الفَعُول، بفتح الفاء، مصدراً إلاّ خمسة أحرف: توضّأتُ وَضوءاً وتطهّرْتُ طهوراً، ووَلعْتُ وَلوعاً، ووقدْتُ النارَ وقوداً، وقبِلَ قبُولاً، كما حكى سيبويه))[٤٠].

((والطَّهور: ما يُتطَّهر به، كالفَطُور والسَّحور والوَقود. قال الله تعالى: ((وأنزلنا من السَّماء ماءً طهُورا))[٤١]. وهنا أخطأ الجوهري في التمثيل، لأن (طهوراً) في الآية الكريمة صفة لا اسم، على حين أنه أراد أن يُمثّل للطَّهور الاسم لا الصفة.

و((الفَطُور: ما يُفطرُ عليه، وكذلك الفَطوريّ، كأنه منسوب إليه))[٤٢]. وفي المعجم الوسيط ذكر الفُطور بالضمّ اسماً لـ((ما يتناوله الصائم ليُفطر عليه))[٤٣] ثم ذكره مصدراً بمعنى ((تناول الطعام بعد الإمساك للصيام)).

((والسَّحُور: ما يُتسحَّرُ به))[٤٤].

وعن القَبُول قال الجوهري: إنه مصدر شاذ كالوَلوع[٤٥]، غير أن القَبول يأتي أيضاً اسماً بمعنى: الحُسْن والشارة، وبمعنى ريح الصَّبا[٤٦].

وعن الوَقود في قوله تعالى: ((وَقودُها الناس والحجارة))، عن الأخفش ((الوَقود: الحطب)). و((الوُقود بالضمّ: الا تّقاد، وهو الفِعْل. قال: ومثلُ ذلك الوَضوء، وهو الماء، والوُضوء، وهو الفِعْل))[٤٧] ثم ذكر الجوهري رأي من قال: إنهما لغتانِ بمعنى واحد: ((يجوز أن يُعنى بهما الحطب ويجوز أن يُعنى بهما الفِعْل)).

ويطيبُ لي أن أختم بحثي المتواضع ببيت ابن الفارض:

وقُلْ لِقتيل الحُبِّ: وَفَّيْتَ حَقَّهُ وللْمُدَّعيْ: هَيْهاتَ، مَا الكَحَلُ الكَحْلُ

وهنا الكَحَل بالتحريك مصدر ا لفعل اللازم: كحِلَتِ العينُ تكحَلُ كَحَلاً: اسْودَّتْ أجفانُها خِلْقةً. والكَحْلُ بالتسكين مصدر الفعل المتعدِّي كَحَلَ العينَ يَكحَلُها كَحْلاً: جعلَ فيها (الكُحْلَ)، وهو **اسمٌ** لا مصدرٌ ولا اسمُ مصدر على وَفْق ما لمحتُهُ في كلام النحاة واللغويِّين المفُسِّر، وعلى وفق تبويب هذا البحث الذي آمُلُ أن أكون مُوفَّقاً فيه، واللهُ أعلم.

ملحق بالبحث:

المصدر الصناعي وموضوع البحث:

لأنه يقتحم الجوامد والمشتقات، ويباشرُ كلَّ اسمٍ يمكن أن يُفيد المُنشئ- يراه الباحث يقترب من المصدر ويبتعد عنه. ويبدو أن تسميته بالمصدر متأتّية من إمكان إحلال المصدر (كَوْن) محلّه فالإنسانية تعني كون المتحدّث عنه إنساناً والقادرية كونه قادراً والأسبقية كونه الأسبق... الخ. ونَعْتُه بالصناعيّ لأنه يركَّب (يُصنع) من الكلمة المختارة وياء النسبة المتبوعة بتاء التأنيث المتحرّكة التي سمّاها بعضُهم (تاءَ النَّقْل)، لأنها- كما فسَّرّ- تنقل الاسم المشتق إلى الاسمية المحضة[٤٨]. وكما ذكر الشيخ الغلاييني ((أكثر منه المولَّدُونَ في اصطلاحات العلوم وغيرها، بعد ترجمة العلوم بالعربية))[٤٩]. وهو- كما ذكر الرضي- ليس جارياً على الفعل[٥٠]. لذا لا يلتقي ومفردات موضوع بحثنا وإن أطلق عليه اسم المصدر. وبسبب هذا الإطلاق آثرنا أن نتحدّث عنه بهذه العُجالة في نهاية البحث آملين أن يُحرِّرنا الكاملُ من نَقْصٍ تُحدِّثُنا النفسُ عنه.

الخاتمة

الحمدُ لله الذي أخذ بلبِّيْ إعجازُ كلامه في قُرآننا؛ فكان مصدر إلهامي وعاملاً في مفردات استنتاجي. يتضمن هذا البحث معالجة التبويب الدقيق لموضوع المصدر والعمل النحوي. وواضح لي ولإخواني الباحثين أنّ المصدر، واسم المصدر حين يتضح عمله لا يختلفان إلا في الصيغة، وأنّ تحفظ البصريين من عمل اسم المصدر ليس إلاّ تمَسُّكاً بمُسلَّمات لفظية لا تترجم واقع اللغة في نصوصها الكثيرة المعتمدة. وما لم يسلِّط النحاةُ الضوء عليه في مراجعهم المعوَّلة لدى طلاب الأجيال هو عدم إيلائهم الاهتمام الذي تستحقّه (الأسماء) كما أطلقنا عليها في هذا البحث

المتواضع ولاسيّما ما عَدَدناه المشترك اللفظي الذي يكون حيناً (اسم مصدر) أو مصدراً، وفي سياق آخر (اسْماً) لا علاقة له بالحدث والعمل النحوي.

أنا آمُلُ أن تكون مجموعةُ الأسماء التي ختمنا بها البحث وتوضيح المعنيين اللذين يميزان كل اسم منها – مُقنِعةً بالنتيجة التي وصلنا إليها؛ فـ(عطاء) يمكن أن يكون **اسم مصدر** بمعنى إعطاء، ويمكن أن يكون **اسماً** لا علاقة له بالحدث والعمل النحوي. وحين يكون اسماً تختلف دلالته باختلاف السياق، فيمكن ان يكون عطاءً معنوياً كالعلم والعمل، وأن يكون عطاءً مادياً كالمال وغيره. وكذا وضّحنا مثل هذا التصريف مع (كلام) و(ثواب) وسائر المفردات ا لأخرى.

إنّ ما عُدَّ اسْمَ مصدرٍ من علَم المصدر والمصدر الميمي لم يَحظ بالقناعة الكافية للشيوع والانتشار؛ فبقي إطلاقُ اسم المصدر مقتصراً على عائلة (عطاء) و(كلام) ونحوهما. كما بقي المصدر الميمي للفعل فوق الثلاثي مصدراً يمثّل العربية الأولى. وما علَمُ المصدر إلاّ استعمالٌ بلاغيّ بقصد التأثير في اللغة الأدبيّة؛ فـ(بَرَّةُ) و(فَجَارِ) في بيت النابغة نمطان غير مألوفين من البرِّ المادح والفُجور القادح.

وكان لا بُدَّ من الإشارة إلى المصدر الصناعي وبيان اختلافه عن مفردات بحثنا، لأنه وإن لم يشترك مع السلسلة في أصل المادّة، يُذكرُ في المراجع مصدراً، ويمكن تأويله، بأمل صحَّة التعبير، بمصدر كوْنٍ عامّ.

الحمدُ لله الذي يسَّر لي هذا الجهد المتواضع لاضعه بين أيدي زملائي وطُلابي، عسى أن أكون قد أسهمت في إيضاح الغامض ممّا عالجتْهُ المصادر والله وليُّ التوفيق.

الهوامش

(١) انظر: شرح ابن عقيل ٢/ ص٩٩.

(٢) انظر: شرح ابن عقيل ٢/ ٩٣– ٩٤، أوضح المسالك ٢/ ٢٤١.

(٣) أوضح المسالك جـ٢/ ٢٤١.

(٤) انظر: معاني النحو ج٣/ ص١٥٨– ٦١.

(٥) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب ١/ ١٦٠.

(٦) ينظر: أوضح المسالك ٢/ ٢٤٢– ٤٣، شرح ابن عقيل ٢/ ١٠١، الهامشة ١، شرح الأشموني ٢/ ٣٣٦.

(٧) انظر: شرح ابن الناظم ص١٦٩.

(٨) ينظر: شرح ابن عقيل ٢/ ٩٩، أوضح المسالك ٢/ ٢٤٣، شرح الأشموني ٢/ ٣٣٦.

(٩) انظر: شرح شذور الذهب ص٢٧، ص٤١٤.

(١٠) ينظر: المصدر السابق ص٤١٤.

(١١) النحو الوافي ٣/ ٢٢٠.

(١٢) انظر: شرح ابن عقيل ٢/ ٩٨، شرح الأشموني ٢/ ٣٣٥، وذكر الأشموني أنه تعريف المصنّف في التسهيل.

(١٣) في نحو: له عليَّ ألفٌ عُرْفاً، انظر: شرح ابن عقيل ١/ ٥٧٠.

(١٤) ويستعمل الثلاثي أيضاً: يَسَرَ.

(١٥) يبدو أنه مهمل.

(١٦) وانظر: النحو الوافي ٢/ ٢٠٢.

(١٧) المصدر السابق.

(١٨) شرح ابن عقيل ٢/ ١٠١، شرح الأشموني ٢/ ٣٣٦.

(١٩) شرح ابن عقيل ٢/ ٩٩- ١٠٠.

(٢٠) شرح الاشموني ٢/ ٣٣٦.

(٢١) انظر: صحاح الجوهري ٢/ ٥٨٨: مادّة (برر).

(٢٢) شرح ابن عقيل ١/ ١٢٦- ١٢٧.

(٢٣) جامع الدروس العربية ١/ ١٢٩.

(٢٤) شرح شذور الذهب، ص٤١٠.

(٢٥) معاني الابنية في العربية ص٣٤- ٣٥.

(٢٦) جامع الدروس العربية ١/ ١٣٠، وانظر فيها: شرح الشافية ١/ ١٦٨- ٧٧.

(٢٧) انظر: أوضح المسالك ٣/ ٣٤٦ (الشاهد ٥٨٠).

(٢٨) شرح شذور الذهب ص٤١٠.

(٢٩) شرح الألفية، المرادي ١/ ٤٦٢، وانظر: معاني النحو ٣/ ١٦٠.

(٣٠) شرح شافية ابن الحاجب ١/ ١٦٠ تتمة هامشة.

(٣١) شحر ابن عقيل ٢/ ٩٨ الهامشة.

(٣٢) الاقتباس عن النحو الوافي ٢/ ٢٠٢.

(٣٣) انظر: معاني النحو ٣/ ١٦٠.

(٣٤) صحاح الجوهري ١/ ٩٥.

(٣٥) المعجم الوسيط ١/ ١٠٢.

(٣٦) الصحاح ٦/ ٢٤٣٠.

(٣٧) المعجم الوسيط ٢/ ٦١٥.

(٣٨) المصدر السابق ٢/ ٨٠٢.

(٣٩) الصحاح ١/ ٨١.

(٤٠) شرح شافية ابن الحاجب ١/ ١٥٩- ٦٠.

(٤١) الصحاح ٢/ ٧٢٧. وانظر: المعجم الوسيط ٢/ ٥٧٤.

(٤٢) الصحاح ٢/ ٧٨١.

(٤٣) المعجم الوسيط ٢/ ٧٠١.

(٤٤) الصحاح ٢/ ٦٧٩، وانظر: المعجم الوسيط ١/ ٤٢١.

(٤٥) الصحاح ١/ ٨١.

(٤٦) المعجم الوسيط ٢/ ٧١٩.

(٤٧) الصحاح ١/ ٨١.

(٤٨) ينظر: النحو الوافي ٣/ ١٨٧ ها ١

(٤٩) جامع الدروس العربية ١/ ١٣٢.

(٥٠) شرح الكافية ٣/ ٤٧٠.

Verbal noun, its noun, noun and the grammatical function

Verbal noun (masdar) as giving and (speaking) in English has its effect on a direct object if its verb is transitive .Arab grammarians never disagreed about its indication of action like its verb. But its noun (ism ul-masdar) which we cannot translate into English because of its absence- has the same effect as Kufa grammarians believe, whereas Basrah grammarians think it hasn't. This research has clarified that it has.

The third part (the noun) like (substantive) as the research called was almost concealed in the grammar sources and references except when mentioned occasionally to be put aside from the second part (ism il-masdar) in order to explain the difference including its freedom from action ('amal).

Disagreement between the two main groups of grammarians has not shed light upon the difference between a word considered as (ism il-masdar) like ('ata') (عطاء) when indicating (al 'amal) and the same word indicating with no relation to this action regardless of its material or abstract sense.

The research has set out and mentioned a collection of words as examples of the third part explaining the two distinguished senses.

I believe this research will purify the view of such important subject in Arabic grammar.

F.A. Fouad